E/2021/31-E/CN.16/2021/4

الأمم المتحدة

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة الرابعة والعشرين
(17-21 أيار/مايو 2021)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2021
الملحق رقم 11

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2021/31-E/CN.16/2021/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2021
الملحق رقم 11

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة الرابعة والعشرين
(17-21 أيار/مايو 2021)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2021

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

ناقشت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها الثالثة والعشرين[أ]، كيفية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع وتيرة التقدم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة والتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونظرت اللجنة أيضا في الموضوعين ذوي الأولوية التاليين: "تسخير التغير التكنولوجي السريع من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة" و "استكشاف تكنولوجيات الفضاء من أجل التنمية المستدامة ومنافع التعاون الدولي في مجال البحوث في هذا السياق". وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وخلال الجزء الرفيع المستوى المتعلق بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق تعاف مستدام ومرن من آثار جائحة كوفيد-19، أقر المشاركون بالدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في مكافحة جائحة كوفيد-19، وبمساهمة التكنولوجيات الرقمية في الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية أثناء عمليات الإغلاق الشامل. وعرض واضعو السياسات بعض التدابير التي اتخذوها في مجال السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لدعم التعافي المستدام والمرن من الأزمة. وتركز هذه السياسات على التعليم والارتقاء بالمهارات، والهياكل الأساسية الرقمية والاتصال الإلكتروني، والأطر التنظيمية للصحة الرقمية، ودعم الابتكار المحلي والتكنولوجيات المحلية. ولاحظ المشاركون بقلق عدم المساواة في حصول البلدان على فوائد العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياق جائحة كوفيد-19، واستمرار الفجوات الرقمية التي يمكن أن تؤدي إلى إيجاد أوجه عدم مساواة جديدة وتفاقم القائم منها.

وأكد الوزراء وغيرهم من المتكلمين الرفيعي المستوى من جديد أهمية التضامن والحاجة إلى دعم أنشطة البحث والتطوير والابتكار، إضافة إلى تنمية المهارات. ودعوا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز التعاون الدولي وتعددية الأطراف، وضمان تنسيق الاستجابات السياساتية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل مكافحة الجائحة الحالية ومواجهة أزمات مماثلة في المستقبل. ويضطلع المجتمع الدولي بدور حاسم في ضمان المساواة في الحصول على العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال الرعاية الصحية ومجالات أخرى من مجالات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بتشجيع نقل المعرفة والعلوم المفتوحة، وأيضا بإعادة النظر في حقوق الملكية الفكرية لضمان حصول الجميع على التكنولوجيات الجديدة. ودُعيت اللجنة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. فعلى سبيل المثال، يمكن للجنة أن تقدم إرشادات بشأن سبل تشغيل قاعدة بيانات تدعمها الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات المفتوحة المصدر دعما لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وناقش المشاركون، لدى النظر في الموضوع ذي الأولوية المعنون "استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لسد الفجوة بشأن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه" كيفية إسهام أدوات العلم والتكنولوجيا والابتكار والتكنولوجيات الرائدة في الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19. وأبرزت الدول الأعضاء العوائق الشائعة في الابتكار في مجال الرعاية الصحية، مثل عدم كفاية المهارات، وانخفاض قدرات البحث والتطوير، والافتقار إلى الهياكل الأساسية والاستثمار والقدرة على الصمود. واتفق المشاركون على أن الجائحة كشفت عن نقاط ضعف في

التفاعل بين العلم والسياسات، وتفاوتات كبيرة في قدرات البلدان في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وحصولها على المعارف والتكنولوجيات. وأبرز المشاركون أيضا أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى علاج أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو أمراض المناطق المدارية المهملة على الرغم من الجائحة، لأنها تؤثر بشكل غير متناسب على الناس في البلدان النامية. وأعاد المتكلمون التأكيد على الحاجة الأساسية إلى كفالة المساواة في الحصول على فوائد العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال الرعاية الصحية أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها.

وأقر المشاركون في الجلسة المعقودة بشأن الموضوع ذي الأولوية المعنون "تسخير تقنية سلسلة الكتل من أجل التنمية المستدامة: الآفاق والتحديات" بأن الاستخدامات الناشئة لسلسلة الكتل يمكن أن تمثل إنجازات في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات مثل سندات ملكية الأراضي والتحويلات ونظم الهوية وتغير المناخ والشمول المالي. واتفق المشاركون على أن هناك أيضا تحديات وقيودا، بما في ذلك التكلفة لكل معاملة، وقابلية التشغيل البيني، والخصوصية والسرية، وعدم كفاية اللوائح والهياكل الأساسية. وعرض المتكلمون وممثلو الدول الأعضاء تجاربهم واستراتيجياتهم الوطنية لتسخير تكنولوجيات سلسلة الكتل من أجل التنمية، وشددوا على الحاجة إلى نهج تعاوني قائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة.

ولدى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، عرض المتكلمون والمشاركون مختلف المبادرات والأنشطة. وأبرز المشاركون التحديات التي يواجهها مجتمع المعلومات الحالي، مثل الفجوة الرقمية، والأمن السيبراني، والمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة، إضافة إلى الدور المركزي الذي اضطلعت به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال جائحة كوفيد-19 في دعم التعلم والرعاية الصحية وتيسير العمل وعقد المؤتمرات عن بعد. وشدد المتكلمون والمندوبون على أهمية التعاون الرقمي القائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة في تحقيق رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وخلال الجلسة المعنية بتطبيق منظور جنساني على سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، أشار المشاركون إلى استمرار الفجوة بين الجنسين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الفجوة بين الجنسين في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفي الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وأبرزوا الحاجة إلى إثارة اهتمام الفتيات في المستقبل منذ المرحلة الابتدائية بالمشاركة في دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وسيكون من المفيد وجود أفرقة متنوعة مسؤولة عن تصميم التكنولوجيات الجديدة والناشئة من أجل إدراج إسهامات مقدمة من النساء، ومن ثم تجنب التحيزات الجنسانية. واقترح المشاركون أن تضع الحكومات شروطا قانونية وسياسات قوية تدعم المرأة وتمكنها من دخول جميع القطاعات، ولا سيما القطاعات المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وإلى جانب تعزيز مهارات النساء والفتيات عن طريق التعليم والتدريب، هناك حاجة إلى توليد بيانات أفضل مصنفة حسب نوع الجنس في جميع البلدان والقطاعات. ويمكن للبلدان أن تستخدم هذه البيانات لاستكشاف سبل جديدة لتحقيق تغيير منهجي نحو نظام إيكولوجي أكثر مساواة بين الجنسين في العلم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني.

وأثناء تقديم التقارير عن استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والمناقشة التحاورية التي تلت ذلك، ناقش المشاركون نتائج استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

التي أجريت في أوغندا والجمهورية الدومينيكية وزامبيا بمساعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وعرض المشاركون تجاربهم الوطنية في الأنشطة الرامية إلى التصدي للتحديات التي حددتها هذه الاستعراضات. وأوصي بإدراج مستوى تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار كمؤشر لقياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما.

واعتمدت اللجنة مشروعي قرارين، بموجب إجراء الموافقة الصامتة، أحدهما بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية" والآخر بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها". واعتمدت اللجنة أيضا، بموجب إجراء الموافقة الصامتة، خمسة مشاريع مقررات، يمدد المجلس بموجبها ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية لمدة خمس سنوات أخرى، ويمدد الترتيبات المتبعة لتحقيق مشاركة أصحاب المصلحة من غير الدول في أعمال اللجنة حتى عام 2025، ويحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والعشرين، ويوافق على جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والعشرين ووثائقها.

واختارت اللجنة الموضوعين التاليين بوصفهما موضوعين ذوي أولوية للنظر فيهما في دورتها الخامسة والعشرين: "الثورة الصناعية الرابعة من أجل التنمية الشاملة للجميع" و "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)".

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن دورة اللجنة في الموقع https://unctad.org/topic/commission-on-science-andtechnology-for-development.

(أ) نظرا لجائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على السفر الدولي والاجتماعات بالحضور الشخصي، عُقدت الدورة الرابعة والعشرون للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كاجتماع افتراضي.

[7 حزيران/يونيه 2021]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها . . .	8
ألف –	مشروعا قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما	8
الأول –	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها	8
الثاني –	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	21
باء –	مشاريع مقررات معروضة على المجلس لاعتمادها	32
الأول –	تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	32
الثاني –	مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	32
الثالث –	مشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	33
الرابع –	مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	34
الخامس –	تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الرابعة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة ووثائقها	34
الثاني –	التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي	36
الثالث –	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	37
الرابع –	عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	38
الخامس –	انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة والعشرين للجنة	39
السادس –	جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة ووثائقها	40
السابع –	اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين	41
الثامن –	تنظيم الدورة	42
ألف –	أعمال الدورة	42

باء – انتخاب أعضاء المكتب 42
جيم – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال 42
دال – الوثائق 42

المرفقات

الأول – قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين 43
الثاني – اجتماعات افتراضية عقدت خلال الدورة الرابعة والعشرين 44

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشروعا قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما

1 - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات[1]،

وإذ يشير أيضا إلى قراره 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وإلى الولاية المسندة بموجبه إلى اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره 12/2020 المؤرخ 17 تموز/يوليه 2020 المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد رؤية القمة العالمية لمجتمعٍ معلوماتٍ جامع محوره الإنسان وموجه نحو التنمية، يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها وتبادلها، بما يمكِّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كامل طاقاتهم في تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقا من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصونها[2]، وقيمت التقدم المحرز حتى تاريخه، وحددت الثغرات والتحديات وقدمت توصيات للمستقبل،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 202/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، الذي أقرت فيه الجمعية العامة بالدور الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق انتعاش مستدام

(1) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(2) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

وشامل ووطيد من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأهابت بجميع أصحاب المصلحة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، أن يراعوا تماما الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في سياق تعزيزهم لجهودهم الرامية إلى سد الفجوات الرقمية داخل البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفيما بينها، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد الناس فقرا وضعفا، وكذلك النساء والفتيات، وضمان الربط الموثوق بالإنترنت بأسعار معقولة وتعزيز إمكانية الوصول الرقمي والشمول الرقمي، وتوسيع نطاق حلول التعلم عن بعد والخدمات الصحية الرقمية المتاحة للجميع،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[3]،

وإذ يعرب عن تقديره للأمينة العامة بالنيابة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دورها في المساعدة على ضمان إنجاز التقرير الآنف الذكر في موعده،

التقييم: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

1 - ***يرحب*** بالتنفيذ التام لقرار الجمعية العامة 125/70 ***ويحث*** على ذلك؛

2 - ***يرحب*** بالإسهامات البناءة والمتنوعة المقدمة من جميع أصحاب المصلحة في الاستعراض العام للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

3 - ***يعيد تأكيد التزامه*** بالتنفيذ التام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤية الاستعراض العشري للقمة العالمية لما بعد عام 2015؛

4 - ***يؤكد من جديد*** الالتزام المتعهد به في قرار الجمعية العامة 125/70 بسد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، من خلال بذل الجهود الرامية إلى تحسين الترابط والقدرة على تحمل التكلفة وإمكانية الحصول على المعلومات والمعارف والمحتوى المتعدد اللغات والمهارات الرقمية ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، مع التسليم بالتحديات المحددة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات التي تعاني من حالة الضعف؛

5 - ***يشجع*** على مواءمة وثيقة بين عملية القمة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[4]، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 125/70، إذ يبرز المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويلاحظ أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح أيضا مؤشرا من مؤشرات التنمية وتطلعا إنمائيا في حد ذاته؛

6 - ***يؤكد من جديد*** فهمه أن النجاح في تحقيق خطة عام 2030 سيكون رهن زيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

7 - ***يسلّم*** بأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر أساسي لتحقيق هدف تعميم التكنولوجيا الرقمية وبأن الفجوات الرقمية قائمة بين فئات الدخل والفئات العمرية والمواقع الجغرافية وبين الجنسين، ولذلك يشير إلى التزامه بالغاية 9-ج من خطة عام 2030، التي تهدف إلى تحقيق زيادة

(3) A/76/64-E/2021/11.

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020، ويلاحظ في هذا الصدد أهمية برنامج عمل التوصيل في 2030: برنامج عمل من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة؛

8 - ***يرحب*** بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها بشكل ملحوظ، بفضل إسهامات القطاعين العام والخاص، حيث انتشرت في جميع أركان المعمورة تقريبا، وهيأت فرصا جديدة للتفاعل الاجتماعي، وأفسحت المجال لظهور نماذج أعمال تجارية جديدة، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في سائر القطاعات، ويلاحظ في الوقت ذاته التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطورها وانتشارها؛

9 - ***يلاحظ مع القلق*** استمرار وجود فجوات رقمية كبيرة، من قبيل الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها وبين النساء والرجال، وهي فجوات يتعين معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز بيئات السياسات التمكينية والتعاون الدولي لخفض التكلفة وإتاحة فرص الاستفادة والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والمحافظة على التراث الثقافي والاستثمار والتمويل الملائم، ويعترف بأن هناك فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوات الرقمية، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للفتيات والنساء في مجتمع المعلومات ووصول المرأة إلى التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

10 - ***يشجع*** اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار كلٍ من الولايات والموارد المتاحة، وفقا لقرار الجمعية العامة 202/75؛

11 - ***يرحب*** بالاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في 3 أيار/مايو 2021، الذي أعلنته الجمعية العامة، والذي يُنظم بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

12 - ***يرحب أيضا*** بالاحتفال باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، الذي يُحتفل به سنويا في 17 أيار/مايو، والذي يُنظم بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

13 - ***يلاحظ*** التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية، مع التشديد على وجه الخصوص على تعدد الجهات صاحبة المصلحة التي تضطلع به، والأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسِّرة لمسارات العمل، وأدوار اللجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية لاستعراض نتائج القمة العالمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقديم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهة التنسيق لعملية متابعة القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

14 - ***يقر*** بقيمة ومبدأ التعاون والمشاركة فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين اللذين اتسمت بهما عملية القمة العالمية منذ بدايتها، واللذين تسلِّم بهما خطة عام 2030 بوضوح، ويلاحظ أن العديد من الأنشطة التي تدعم أهداف القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة يجري تنفيذها من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والتقنية، والشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، وفقا لأدوار ومسؤوليات كل جهة من تلك الجهات؛

15 - ***يؤكد*** أهمية عملية متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي وآلية تيسير التكنولوجيا، بما في ذلك المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لها، ويشجع على التعاون المستمر بينهما؛

16 - ***يحيط علما*** بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة المقدمة كإسهام في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمنشورة على الموقع الشبكي للجنة بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس 8/2007 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2007، ويشير إلى أهمية التنسيق بشكل وثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

17 - ***يلاحظ*** تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي الذي يسرته اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة مواصلة معالجة القضايا التي تهم بشكل خاص كل منطقة من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تواجهها كل منطقة في تحقيق كل الأهداف وتطبيق كل المبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

18 - ***يكرر*** تأكيد أهمية الإبقاء على عمليةٍ لتنسيق جهود أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ نتائج القمة العالمية باستخدام أدوات فعالة، بهدف تشجيع التعاون والشراكة فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية، وتبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتحديد المسائل التي يلزم تحسينها ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموما؛

19 - ***يشجع*** جميع أصحاب المصلحة على مواصلة توفير المعلومات لقاعدة بيانات التقييم التي يتعهدها الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى تحديث قاعدة البيانات بما يستجد من معلومات عن المبادرات التي تضطلع بها؛

20 - ***يؤكد*** الضرورة الملحة لإدراج التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك إضافة عنصر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي عرض فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات تقديم المساعدة بشأنها؛

21 - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 252/60 المؤرخ 27 آذار/مارس 2006 الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس أن يشرف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

22 - ***يشير أيضا*** إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها 125/70، إلى مواصلة موافاة المجلس بالتقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ نتائج القمة العالمية، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ويؤكد من جديد دور اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس 46/2006، في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية وتقييمه؛

23 - ***يهيب*** بجميع الدول أن تتخذ، في إطار بناء مجتمع المعلومات، خطوات لتفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة بصورة تامة وتحسين أحوالهم، وللامتناع عن اتخاذ أي تدبير من هذا القبيل؛

24 - ***يرحب*** بأن النمو السريع الحاصل في إمكانية الحصول على هواتف محمولة والاستفادة من النطاق العريض منذ عام 2005 يعني أنه ينبغي لنحو ثلثي سكان العالم أن يكونوا قادرين على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن نسبة 96,7 في المائة من سكان العالم يعيشون ضمن نطاق شبكة للهاتف الخلوي، لدى 8,2 بلايين منهم اشتراكات في هواتف خلوية، وأن نسبة 51,4 في المائة من سكان العالم يستخدمون الإنترنت، انسجاما مع أهداف مؤتمر القمة العالمي؛ وتتعزز قيمة هذا التقدم باستحداث الخدمات والتطبيقات الإلكترونية والجوالة في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والأعمال التجارية والخدمات الإنمائية والمالية والحكومية والمشاركة المدنية والخدمات المتعلقة بالمعاملات، الأمر الذي يوفر إمكانات هائلة لتطوير مجتمع المعلومات؛

25 - ***يلاحظ مع بالغ القلق*** أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير متاحة بتكلفة ميسورة للعديد من البلدان النامية وأن الآمال المعقودة على العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يجد بعد معظم الفقراء سبيلا إلى تحقيقها، ويشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية على نحو فعال لسد الفجوتين الرقمية والمعرفية؛

26 - ***يسلّم*** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم توفر بيئة مؤاتية وعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمار والترابط والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقها، ويهيب في هذا الصدد بجميع أصحاب المصلحة توفير موارد كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، وتعزيز بناء قدراتها ونقل التكنولوجيا والمعارف إليها، وذلك من أجل إيجاد مجتمع متمكن رقميا واقتصاد يقوم على المعرفة؛

27 - ***يسلّم أيضا*** بالنمو السريع في الوصول إلى الشبكات ذات النطاق العريض، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى التصدي للفجوات الرقمية المتزايدة في مجالات توافر هذه الشبكات والقدرة على تحمل تكاليفها وجودة الوصول إليها واستخدامها داخل البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل والمناطق الأخرى وفي ما بينها، مع التركيز بوجه خاص على دعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والقارة الأفريقية؛

28 - ***يسلّم كذلك*** بأن الانتقال إلى بيئة للاتصالات تسودها الأجهزة المحمولة يُحدِث تغييرات كبيرة في نماذج الأعمال التي يتبعها مشغلو الشبكات في تسيير أعمالها وبأن ذلك يتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة وفي الاستراتيجيات الحكومية وفي سبل استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

29 - ***يسلّم*** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لا تزال غير متاحة أو غير ميسورة التكلفة لغالبية السكان في العديد من البلدان النامية، وبخاصة لمن يعيشون في المناطق الريفية، رغم كل التطورات والتحسن الملحوظ في بعض النواحي؛

30 - ***يسلّم أيضا*** بأن عدد مستخدمي الإنترنت في تزايد، وبأن الفجوة الرقمية والفجوة المعرفية تتحولان أيضا في بعض الحالات من حيث طابعهما من فجوة في إمكانية توفر الإنترنت إلى فجوة في نوعية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والفائدة التي يمكن أن يجنوها منها، ويسلّم في هذا الصدد بضرورة منح الأولوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد أصحاب المصلحة، في إطار استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

31 - ***يشدد*** في هذا الصدد على الأهمية الحيوية للتعدد اللغوي والمحتوى المحلي في مجتمع المعلومات، ويحث جميع أصحاب المصلحة على تشجيع إنشاء مضمون تربوي وثقافي وعلمي على الإنترنت وتشجيع الوصول إليه، من أجل تعزيز جودة الوصول إلى الإنترنت والتأكد من أن جميع الشعوب والثقافات قادرة على التعبير عن نفسها والوصول إلى الإنترنت بكل اللغات، بما فيها لغات الشعوب الأصلية؛

32 - ***يسلّم*** بأهمية بناء القدرات البشرية وتهيئة بيئة مؤاتية وإنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ومساعدة البلدان في ما تبذله من جهود من أجل تعزيز الدور التمكيني الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

33 - ***يحث*** على مواصلة التركيز على تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية، عبر مبادرة توفير التجارة الإلكترونية للجميع، التي توفر نهجا جديدا لتنمية التجارة من خلال المبادلات الإلكترونية عن طريق تمكين البلدان النامية من أن تجد بسهولة أكبر الطريقةَ الصحيحة للتعامل مع توريد المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات في مجال الاستعداد للتجارة الإلكترونية وعن طريق تمكين الجهات المانحة من تكوين صورة واضحة عن البرامج التي يمكنها أن تمولها؛

34 - ***يسلّم*** في هذا الصدد بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أطلق ونفّذ عمليات التقييم السريع لمستوى استعداد أقل البلدان نموا للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع جهات مانحة ومنظمات أخرى، لغرض التوعية بالفرص المتاحة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتسخير التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا؛

35 - ***يلاحظ*** انعقاد الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في جنيف في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛

36 - ***يحيط علما*** بالتقرير العالمي للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة المعنون *حالة تقنية النطاق العريض لعام 2020: التصدي لأوجه عدم المساواة الرقمية - عقد للعمل*، ويلاحظ مع الاهتمام الجهود التي تواصل لجنة النطاق العريض بذلها لتعزيز الدعوة على مستوى رفيع من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للترابط على مستوى النطاق العريض، وعلى وجه الخصوص عن طريق وضع خطط وطنية للربط بالنطاق العريض وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة التصدي للتحديات التي تنطوي عليها خطة التنمية بالقوة المناسبة لإحداث أثر وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛

37 - ***يشير*** إلى إعلان لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة أهداف عام 2025 لدعم "ربط النصف الآخر" والمساعدة في الربط الشبكي لسكان العالم غير الموصولين بالإنترنت البالغ عددهم 3,8 بلايين؛

38 - ***يسلّم*** بأن الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الناشئة تنطوي على إمكانات هائلة تمكِّنها من تحقيق الخير الاجتماعي وتنفيذ نتائج القمة العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

39 - ***يرحب*** بالمبادرات العديدة التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة، التي تدعم تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية، ويشجع جميع ميسري مسارات العمل على مواصلة العمل من أجل تنفيذ هذه المسارات؛

40 - ***يرحب أيضا*** بعمل برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في صوغ سياسات تسد الفجوة الرقمية وتضمن الإنصاف في مجتمعات المعرفة، ويرحب كذلك بتنظيم الأسبوع العالمي لمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية، في الفترة من 24 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام؛

41 - ***يسلّم*** بعمل الاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك عقد مؤتمر المفوضين في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 29 تشرين الأول/أكتوبر إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، الذي أكد فيه الأعضاء من جديد على التزامهم بالرؤية المشتركة لعالم مترابط، ويرحب بالعمل الذي قام به لدعم نشر الشبكات اللاسلكية العريضة النطاق في البلدان النامية، بما في ذلك تدريب الخبراء المحليين؛

42 - ***يلاحظ*** أن الندوة العالمية الثامنة عشرة المعنية بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم ستعقد في جنيف في نيسان/أبريل 2022؛

43 - ***يسلّم*** بعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية في أفريقيا وغيرها من المناطق دعماً للحد من الفقر وللأمن الغذائي؛

44 - ***يسلّم أيضا*** بعمل منظمة العمل الدولية بشأن أثر التغير التكنولوجي على الوظائف؛

45 - ***يسلّم كذلك*** بعمل المرصد العالمي لنظم الصحة الإلكترونية التابع لمنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك نظره في الطريقة التي يمكن بها لاستخدام التقنيات المتنقلة في مجال الصحة، وتقديم الخدمات الصحية من بُعد، والسجلات الصحية الإلكترونية والتعلم الإلكتروني أن تسهم في تحقيق أهداف التغطية الصحية للجميع؛

46 - ***يسلّم*** بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك نشر استراتيجيته الرقمية، التي تهدف إلى تطبيق إمكانات التكنولوجيا الرقمية من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

47 - ***يشير*** إلى نشر استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالكيفية التي ستدعم بها منظومة الأمم المتحدة استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة للتعجيل بتحقيق خطة عام 2030، وتيسير تواؤمها مع القيم المكرسة في الميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد ومعايير القانون الدولي؛

48 - ***يكرر تأكيد*** الالتزام بتسخير الإمكانات التي تتمتع بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق خطة عام 2030 وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتلاحظ في الوقت نفسه أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تسرع من وتيرة التقدم في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها، وتحث بناء

على ذلك جميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النُهُج التي تعمل بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بتيسير مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية أن تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030؛

49 - ***يلاحظ مع بالغ القلق*** أن احتمال استفادة النساء من الإنترنت هو أقل بنسبة 13 في المائة منه لدى الرجال، وتصل هذه النسبة في أقل البلدان نموا إلى 47 في المائة، ويوجه الانتباه إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين، التي لا تزال قائمة ضمن دائرة حصول المرأة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في مجالات منها التعليم والعمالة ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وتمشيا مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، يهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، لا سيما من خلال استحداث تعزيزات كبيرة لتثقيف النساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاركتهن في هذه التكنولوجيا على سبيل الاستعمال والعمل وريادة الأعمال والابتكار والقيادة في إنتاج المحتوى؛

50 - ***يلاحظ*** المبادرات العديدة الهادفة إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، ومنها اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات)، وإطلاق الشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي وجوائز المساواة في مجال التكنولوجيا (الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، وشبكة التجارة الإلكترونية للمرأة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ومؤشرات مراعاة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، ونساء على الصفحة الرئيسية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والدراسة الاستقصائية العالمية بشأن المسائل الجنسانية ووسائط الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والفريق العامل التابع للجنة النطاق العريض والمعني بالنطاق العريض والمسائل الجنسانية، ومنتدى أفضل الممارسات المعني بالمسائل الجنسانية والوصول التابع لمنتدى إدارة الإنترنت، والعمل المضطلع به في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن المسائل الجنسانية، وعمل البنك الدولي في عدد من البلدان على تعزيز الفرص المتاحة للنساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى عمل العديد من أصحاب المصلحة الآخرين بشأن هذه المسألة؛

51 - ***يؤكد من جديد*** الالتزام بإيلاء اهتمام خاص بالتحديات الفريدة والناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، على النحو المتوخى في الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة 125/70؛

52 - ***يلاحظ*** أنه، رغم إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من الميادين المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، لا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ويوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبإدارة الإنترنت؛

53 - ***يقر*** بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم بهدف بناء مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية؛

54 - ***يلاحظ*** استمرار بروز مواضيع مستجدة، من قبيل تطبيقات الإلكترونيات البيئية، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية، والتنوع الثقافي واللغوي، واستعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي والحوسبة والخدمات السحابية، وإتاحة الإنترنت على الأجهزة المحمولة وتقديم الخدمات باستخدام الأجهزة المحمولة، والأمن السيبراني، والفجوة بين الجنسين، وحماية الخصوصية وحرية التعبير على النحو المعرف في المادتين 17 و 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[5]، وتمكين فئات المجتمع الضعيفة، وبخاصة الأطفال والشباب، وحمايتها، من التعرض للاستغلال والإساءة على الإنترنت على الخصوص؛

55 - ***يؤكد من جديد*** أن الجمعية العامة دعت في الوثيقة الختامية للاستعراض العام لتنفيذ مسارات عمل القمة العالمية إلى أن يُعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات سنويا[6]، ويسلّم بأهمية المنتدى في تعزيز التعاون والشراكة والابتكار وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة من قبل جميع أصحاب المصلحة في مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

56 - ***يلاحظ*** عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2020، الذي استضافه الاتحاد الدولي للاتصالات وشارك في تنظيمه الاتحادُ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الفترة من 7 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2020، تحت موضوع "تعزيز التحول الرقمي والشراكات العالمية: مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ويلاحظ أيضا عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2021 في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2021 تحت موضوع "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل مجتمعات واقتصادات شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة: مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ويلاحظ كذلك عملية التشاور المفتوحة التي تهدف إلى كفالة المشاركة الواسعة في المنتدى والإمساك بزمامه على نطاق واسع؛

57 - ***يشجع*** ميسري مسارات العمل على استخدام خطة عمل جنيف[7] كإطار لتحديد التدابير العملية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإسهام في تحقيق خطة عام 2030، ويلاحظ مصفوفة أهداف التنمية المستدامة لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة؛

58 - ***يشجع*** ميسري مسارات عمل القمة العالمية على كفالة المواءمة الدقيقة مع خطة عام 2030 عند النظر في الاضطلاع بأعمال جديدة لتنفيذ نتائج القمة العالمية، وفقا لولاياتها ومواردها الحالية؛

(5) انظر قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(6) انظر قرار الجمعية العامة 125/70.

(7) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

59 - ***يكرر تأكيد*** أهمية الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع أصحاب المصلحة من أجل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نهج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وطلبها الموجه إلى كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تيسير مسارات عمل القمة العالمية لكي تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030؛

إدارة الإنترنت

60 - ***يعيد تأكيد*** ضرورة أن يتابع الأمين العام، عن طريق عمليتين منفصلتين، ما أحرزته القمة العالمية من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، أي العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛

61 - ***يعيد أيضا تأكيد*** الفقرات 34 إلى 37 و 67 إلى 72 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات[8]؛

62 - ***يعيد كذلك تأكيد*** الفقرات 55 إلى 65 من قرار الجمعية العامة 125/70؛

تعزيز التعاون

63 - ***يسلّم*** بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛

64 - ***يلاحظ*** العمل الجاري الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، الذي أنشأه رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها 125/70، لوضع توصيات بشأن كيفية المضي في تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، ويلاحظ أيضا أن الفريق العامل كفل المشاركة الكاملة للحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما من البلدان النامية، مع مراعاة جميع آرائها وخبراتها المتنوعة؛

65 - ***يلاحظ أيضا*** أن الفريق العامل عقد خمس جلسات بين شهري أيلول/سبتمبر 2016 وكانون الثاني/يناير 2018 ناقش خلالها الإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 125/70؛

66 - ***يحيط علما*** بتقرير رئيس الفريق العامل[9] الذي يتضمن إشارات إلى النصوص الكاملة لجميع المقترحات والإسهامات، ويعرب عن امتنانه للرئيس وجميع المشاركين الذين قدموا إسهامات وساهموا في أعمال الفريق العامل؛

67 - ***يرحب*** بالتقدم الجيد الذي أحرزه الفريق العامل في العديد من المجالات وبالتوافق الذي يبدو أنه ظهر بشأن بعض المسائل، رغم استمرار وجود آراء متباينة بشأن عدد من القضايا الأخرى،

(8) انظر A/60/687.

(9) انظر E/CN.16/2018/CRP.3.

كما يعرب، في هذا الصدد، عن الأسف لأنه تعذر على الفريق العامل التوصل إلى اتفاق حول التوصيات بشأن كيفية مواصلة تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

منتدى إدارة الإنترنت

68 - ***يسلّم*** بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة 72 من برنامج عمل تونس، بما في ذلك المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛

69 - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 125/70 الذي قررت فيه تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة 10 سنوات أخرى، ينبغي للمنتدى أن يواصل خلالها إحراز تقدم في طرائق العمل وفي مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة من البلدان النامية؛

70 - ***يسلّم*** بنشوء مبادرات لمنتدى إدارة الإنترنت على الصعيدين الوطني والإقليمي تتخذ في جميع المناطق وتعالج قضايا إدارة الإنترنت التي لها أهمية وأولوية للبلد المنظم أو المنطقة المنظِمة؛

71 - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 125/70 الذي دعت فيه الجمعية العامة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى أن تولي، في إطار تقاريرها المنتظمة، الاعتبار الواجب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة[10]؛

72 - ***يلاحظ*** عقد الاجتماع الخامس عشر لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي نظم على شبكة الإنترنت في الفترة من 2 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تحت عنوان "الإنترنت من أجل تحقيق قدرة البشر على الصمود والتضامن فيما بينهم"؛

73 - ***يرحب*** بعقد الاجتماع السادس عشر لمنتدى إدارة الإنترنت المقرر أن تستضيفه حكومة بولندا في كاتوفيتسه في الفترة من 6 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويلاحظ أن التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت تؤخذ في الاعتبار في العملية التحضيرية للاجتماع؛

74 - ***يرحب أيضا***، في هذا السياق، بالتقدم المستمر المحرز في عمل منتدى إدارة الإنترنت فيما بين الدورات فيما يتعلق بالطرائق المختلفة لربط مليار نسمة أخرى بالإنترنت، والائتلافات الدينامية، ومنتديات أفضل الممارسات وتمكينهم من الوصول إليها، وبالمساهمات التي تقدمها المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت؛

سبل المضي قدما

75 - ***يهيب*** بكيانات الأمم المتحدة مواصلة التعاون الفعال في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة، واتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية والالتزام بذلك، والقيام بدور محفز لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في خطة عام 2030؛

(10) A/67/65-E/2012/48 و A/67/65/Corr.1-E/2012/48/Corr.1.

76 - ***يهيب*** بجميع أصحاب المصلحة مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف سد الفجوات الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية، وفي مواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للفقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكات النطاق العريض على مستوى القاعدة الشعبية، بهدف تضييق الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها من أجل بناء مجتمعات المعلومات والمعرفة؛

77 - ***يحث*** جميع أصحاب المصلحة على إيلاء الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تحفز إتاحة الهياكل الأساسية للنطاق العريض للجميع بتكلفة ميسورة في البلدان النامية، واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة لضمان تطوير مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية ولتضييق الفجوات الرقمية إلى أدنى حد؛

78 - ***يهيب*** بجميع الجهات صاحبة المصلحة تهيئة بيئة سياساتية مواتية للاستثمار وتعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار المستدام في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقاتها وخدماتها، والمحتوى، والمهارات الرقمية، وذلك بهدف ضمان إمكانية الاتصال الإلكتروني الفعال اللازم لتعزيز أهداف التنمية المستدامة؛

79 - ***يهيب*** بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى وصول الدول الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

80 - ***يحث*** جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[11]؛

81 - ***يكرر تأكيد*** أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نسق بيانات مفتوحة كأداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أهمية توحيد مؤشرات موثوق بها تحدث بانتظام والمواءمة بينها، ويشدد على أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس للمساهمة في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛

82 - ***يقر*** بأهمية دور أدوات القياس والرصد الرقمية التي تدعم تعميم وقياس أهداف التنمية المستدامة؛

83 - ***يكرر تأكيد*** أهمية تبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات، ويشجع، مع التسليم بالمستوى الممتاز لتنفيذ المشاريع والمبادرات التي تعزز أهداف القمة العالمية، جميعَ أصحاب المصلحة على تسمية مشاريعهم للمشاركة في مسابقة جائزة القمة العالمية السنوية كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم للقمة العالمية، ويحيط علما في الوقت ذاته بالتقرير عن التجارب الناجحة في إطار القمة العالمية؛

(11) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

84 - ***يهيب*** بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة أن تستعرض، وفقا لنتائج القمة العالمية، المنهجيات الموضوعة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة دورية، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، ومن ثم فإنه:

(أ) يشجع الدول الأعضاء على جمع البيانات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، وتبادل المعلومات بشأن دراسات الحالات الإفرادية القطرية، والتعاون مع البلدان الأخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

(ب) يشجع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة على تقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة؛

(ج) يلاحظ مع التقدير عمل الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وسلسلة *قياس التطور الرقمي* التي توفر معلومات عن الاتجاهات والإحصاءات الحديثة بشأن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكلفتها وتطور مجتمعات المعلومات والمعرفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) يشجع الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على مواصلة متابعة مقررات اللجنة الإحصائية ذات الصلة بشأن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إنتاج إحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير الفوائد الممكن جنيها من استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية؛

85 - ***يدعو*** المجتمعَ الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم أعمال الاستعراض والتقييم التي تقوم بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية، منوها في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومات سويسرا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق؛

86 - ***يشير*** إلى الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة 125/70 بأن تعقد الجمعية اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام 2025؛

87 - ***يحيط علما مع التقدير*** بتقرير الأمين العام وبالمناقشة التي أجرتها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأنه في دورتها الرابعة والعشرين؛

88 - ***يشدد*** على أهمية النهوض بتهيئة مجتمع معلومات شامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية والاعتبارات الجنسانية والثقافية والمتعلقة بالشباب وغيرهم من الفئات الناقصة التمثيل؛

89 - ***يدعو*** إلى مواصلة الحوار والعمل لتحقيق تعاون معزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

90 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم سنويا إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقريرا عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار وفي قرارات المجلس الأخرى المتعلقة بتقييم التقدم المحرز كما ونوعا في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها.

مشروع القرار الثاني
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلّم بالدور الذي تؤديه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وجهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بتسخير العمل والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، في تحليل الكيفية التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تكون عناصر تمكين لخطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]، من خلال العمل بمثابة محفل للتخطيط الاستراتيجي، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفائقة الأهمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية المتمثلة في الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتوجيه الانتباه إلى التكنولوجيا الجديدة والناشئة،

وإذ يسلّم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها وفي التصدي للتحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يسلّم كذلك بالدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين للتنمية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005[2] وقرار الجمعية العامة 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" اللذين سُلّم فيهما بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإذ يشير أيضا إلى دخول اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016[3]،

وإذ يشير كذلك إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه أمانة اللجنة،

وإذ يسلّم بأن الجمعية العامة شجعت، في قرارها 229/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية على تحديد التدابير اللازم اتخاذها لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وكفالة دعم هذه السياسات والبرامج لخطط التنمية الوطنية،

---

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.

(2) قرار الجمعية العامة 1/60.

(3) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

وإذ يشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 242/2015 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2015 الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة حتى عام 2020، وإلى قرارات الجمعية العامة 132/70 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 213/70 و 219/70 المؤرخين 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 التي تتصدى على التوالي للعقبات التي تحول دون وصول المرأة والفتاة على قدم المساواة إلى العلم والتكنولوجيا، ولإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية،

وإذ يشير أيضا إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير، التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية والستين[4] وأكدت فيها جملة أمور منها الحاجة إلى إدارة التغيير التكنولوجي والرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا، لأغراض منها بوجه خاص تعزيز قدرات البلدان النامية، بغية تمكين المرأة من تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التمكين الاقتصادي في عالم العمل الآخذ في التغير،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية للمنتدى بعنوان "الاستثمار في المرأة والفتاة في ميدان العلوم من أجل النمو الأخضر الشامل للجميع"، الذي عقد في نيويورك يومي 11 و 12 شباط/فبراير 2019 للاحتفال باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم[5]،

وإذ يشير إلى عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في حلقة العمل عن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي عقدت في فيينا في 18 كانون الثاني/يناير 2019،

وإذ يحيط علما بأهمية توخي معالجة مختلف جوانب الفجوات الرقمية، لا سيما الفجوة الرقمية بين الجنسين، في سياسات وبرامج تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، على النحو الذي تطرقت إليه الشراكة العالمية EQUALS ومبادرة #eSkills4Girls التي أطلقتها مجموعة العشرين،

وإذ يشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك جوائز لوريال – اليونسكو للمرأة في مجال العلوم، وبرنامج الزمالات للنساء في بداية مسيرتهن المهنية التابع لمنظمة العالم النامي للمرأة في مجال العلوم، وجوائز كوامي نكروما للتميز العلمي للمرأة التابعة للاتحاد الأفريقي،

وإذ يسلّم بأن القدرات من قبيل التعليم الأساسي، والعلم، والتكنولوجيا، والمهارات الهندسية والرياضيات، ومهارات التصميم والإدارة وتنظيم المشاريع، محورية لفعالية الابتكار، ولكنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان، وأن توافر تعليم جيد في مجالات العلم والتكنولوجيا والرياضيات وإمكانية الحصول عليه والقدرة على تحمل تكاليفه في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، عوامل لا غنى عنها وينبغي تعزيزها وتنسيقها وإعطاؤها الأولوية، بغية تهيئة بيئة اجتماعية مواتية للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول،

---

(4) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2017، الملحق رقم 7* (E/2017/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(5) A/73/798، المرفق الأول.

وإذ يدرك الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، وإذ يسلط الضوء على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كعوامل تمكين لخطة عام 2030 من أجل مواصلة التصدي للتحديات العالمية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإذ يشير أيضا إلى إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا،

وإذ يسلط الضوء على المساهمة التي يمكن أن تقدمها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لآلية تيسير التكنولوجيا، مع مراعاة الولاية المنوطة به في تعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وأفضل الممارسات والمشورة في مجال السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدعم من العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يشير إلى أن الجمعية العامة شجَّعت، في قرارها 228/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، اللجنة على أن تنهض، وفقا لروح خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة شجَّعت، في القرار ذاته، اللجنة على مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من أصحاب المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة ولإيجاد حلول مستندة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء،

وإذ يلاحظ أن التغير التكنولوجي السريع يمكن أن يسهم في التعجيل بتحقيق خطة عام 2030 عن طريق تحسين الدخول الحقيقية، وإتاحة نشر حلول جديدة للعقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو أسرع وأوسع نطاقا، ودعم أشكال أكثر شمولا للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والاستعاضة عن أنماط الإنتاج الضارة بالبيئة بأنماط أكثر استدامة، وتزويد واضعي السياسات بأدوات قوية لتصميم التدخلات الإنمائية والتخطيط لها،

وإذ يلاحظ أيضا أن التكنولوجيا الجديدة تخلق فرصا جديدة للعمل والتنمية، ما يزيد بالتالي من الطلب على المهارات والكفاءات الرقمية، وإذ يشدد على أهمية بناء المهارات والكفاءات الرقمية، لكي تكون المجتمعات قادرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاستفادة منها،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة 242/72 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 17/73 المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، الذي طلبت فيه الجمعية إلى آلية تيسير التكنولوجيا وإلى اللجنة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كل في حدود ولايته وموارده المتاحة،

وإذ يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعيها ذوي الأولوية الراهنين وهما، "استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لسد الفجوة بشأن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه" و "تسخير تقنية سلسلة الكتل من أجل التنمية المستدامة: الآفاق والتحديات"،

وإذ يشير إلى إطار الاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان في تحسين مواءمة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة[6]،

وإذ يسلّم بضرورة اتباع نُهج ابتكار تلبي احتياجات المجتمعات الفقيرة والشعبية والمهمشة في البلدان النامية والمتقدمة، مع حماية بياناتهم الشخصية من إساءة استخدام واحترام ملكية البيانات الشخصية، وتشركها في عمليات الابتكار وتدمج بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عنصرا حيويا في خطط التنمية الوطنية، بسبل منها التعاون بين الوزارات المعنية والهيئات التنظيمية،

وإذ يسلّم أيضا بأهمية حماية البيانات والخصوصية في سياق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يسلّم كذلك بأن عمليات استشراف آفاق التكنولوجيا وتقييمها، بما في ذلك التكنولوجيات المراعية للمنظور الجنساني وللبيئة، يمكن أن تساعد واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عام 2030، من خلال كشف التحديات والفرص التي يمكن معالجتها من الناحية الاستراتيجية، وبأنه ينبغي تحليل اتجاهات التكنولوجيا، مع مراعاة السياق الاجتماعي الاقتصادي بشكل أعم،

وإذ يسلّم بأن النظم الإيكولوجية الابتكارية والرقمية المتطورة بشكل جيد[7] تؤدي دورا أساسيا في التنمية الرقمية الفعلية وفي تيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يسلّم أيضا بتزايد جهود التكامل على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم وبالبعد الإقليمي لمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار المرتبط بذلك،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[8]، بما في ذلك ما ورد فيها من مبادئ،

وإذ يسلّم بضرورة حشد التمويل للابتكار وزيادته، ولا سيما في البلدان النامية، دعما لأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسلّم أيضا بأن الناس في جميع أنحاء العالم يتضررون من جراء الصدمات، بدءا من الأزمات الاقتصادية ووصولا إلى حالات الطوارئ الصحية، ومن النزاعات الاجتماعية والحروب إلى الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، وبأن هذه الصدمات لها تأثير شديد على إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى أن الجمعية العامة أهابت، في قرارها 306/74 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2020، بالدول الأعضاء وبجميع الجهات المعنية ذات المصلحة أن تشجع مبادرات البحث وبناء القدرات، وأن تعزز التعاون في مجالات العلوم والابتكار والتكنولوجيات والمساعدة التقنية وتبادل المعارف، وفي الاستفادة من ذلك كله، بوسائل منها تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما مع البلدان النامية، على أسس

(6) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الوثيقة UNCTAD/DTL/STICT/2019/4.

(7) تشمل النظم الإيكولوجية الرقمية مكونات من قبيل الهياكل الأساسية التكنولوجية، والهياكل الأساسية للبيانات، والهياكل الأساسية المالية، والهياكل الأساسية المؤسسية، والهياكل الأساسية البشرية.

(8) قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

من التعاون والتنسيق والشفافية، ووفق الشروط المتفق عليها، في إطار مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وفي أفق تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسلّم بمساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف عن طريق تمكين الناس وإسماع صوتهم، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفا، بوسائل منها توسيع نطاق الحصول على التعليم والرعاية الصحية، ورصد المخاطر البيئية والاجتماعية، والربط بين الناس، وتمكين نظم الإنذار المبكر، وحفز التنويع الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، مع النظر في الآثار السلبية على البيئة،

وإذ يلاحظ الإنجازات الكبيرة وإمكانات الإسهام المتواصل للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق رفاه الإنسان والازدهار الاقتصادي وتوفير العمالة،

وإذ يلاحظ أيضا وجوب مواءمة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وعلى وجه التحديد، التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة،

وإذ يأخذ في اعتباره أن المعارف التقليدية يمكن أن تشكل أساساً للتنمية التكنولوجية وفي إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام،

وإذ يدرك أن علوم المواطن يمكن أن تثري البحوث، وتوسع جمع البيانات إلى حد كبير، وتشجع المواطنين على الاهتمام بالعالم الطبيعي من حولهم والمساعدة في رصده، وتشجع الاهتمام الشعبي بالعلم والملاحظة العلمية،

وإذ يشجع على وضع وتنفيذ سياسات عامة تتناول أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أن النجاح في تطبيق السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني يتيسر بأمور منها تهيئة بيئات السياسات التي تمكن مؤسسات التعليم والبحث والأعمال التجارية والقطاعات الصناعية من الابتكار والاستثمار ومن تحويل العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى فرص عمل ونمو اقتصادي بإدماج جميع العناصر المترابطة، بما في ذلك نقل المعرفة،

وإذ يلاحظ أيضا المبادرات المتنوعة الجارية والمقبلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والرامية إلى استكشاف مسائل هامة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة،

يوصي بأن تنظر الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ما يلي:

(أ) تشجَّع الحكومات، فرادى وجماعات، على أخذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة في الاعتبار والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

'1' إقامة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال إيلاء مكانة بارزة في التخطيط الإنمائي الوطني لبناء القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'2' تعزيز قدرات الابتكار المحلية لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق الجمع بين المعارف العلمية والمهنية والهندسية المحلية، وتعبئة الموارد

من مصادر متعددة، وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية، ودعم تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الذكية، عن طريق التعاون في صلب البرامج الوطنية وفيما بينها؛

‘3’ تشجيع ودعم الجهود المبذولة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تطوير الهياكل الأساسية والسياسات التي تدعم التوسع العالمي للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجاتها وخدماتها، بما في ذلك إتاحة حصول الناس كافة، ولا سيما النساء والفتيات والشباب، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ومن المجتمعات المحلية النائية والريفية على الإنترنت العريض النطاق، وتحفيز مساعي أصحاب المصلحة المتعددين المبذولة لجلب 1,5 بليون مستعمل جديد للإنترنت بحلول عام 2020، والسعي إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف هذه المنتجات والخدمات؛

‘4’ إجراء بحوث منهجية، تشمل الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، للاضطلاع بعمليات استشرافية، تتناول الاتجاهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على التنمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

‘5’ العمل، بالاستعانة بإسهامات طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الكيانات والمنتديات المعنية، من قبيل اللجنة، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، على صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات تتناول العلم والتكنولوجيا والابتكار تهدف إلى الإسهام في تنفيذ الأهداف؛

‘6’ مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كلٌّ في حدود ولايته وموارده المتاحة، وفقا لقراري الجمعية العامة 242/72 و 17/73؛

‘7’ استخدام عمليات الاستشراف الاستراتيجي لتحديد الفجوات المحتملة في التعليم للأجلين المتوسط والطويل، والعمل على سدها بمزيج من السياسات، منها تعزيز التعليم المراعي للمنظور الجنساني في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب المهني، والإلمام الرقمي والإلمام بالبيانات؛

‘8’ استخدام الاستشراف الاستراتيجي كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الدوائر الحكومية والأوساط العلمية والصناعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل بلورة فهم مشترك للقضايا الطويلة الأجل، من قبيل الطابع المتغير للعمل وبناء توافق للآراء بشأن السياسات المقبلة، والمساعدة على تلبية الطلبات الحالية والناشئة على الكفاءات والتكيف مع التغيرات؛

‘9’ دمج عملية توفير الكفاءات الرقمية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مباشرة الأعمال الحرة والمهارات الشخصية التكميلية، في مناهج التعليم الرسمي ومبادرات التعلم

مدى الحياة، مع مراعاة الممارسات الفضلى والسياقات والاحتياجات المحلية، وكفالة حيادية التعليم من الناحية التكنولوجية؛

’10‘ التصدي للآثار المترتبة على التغييرات الأساسية في الاقتصاد الرقمي لأسواق العمل؛

’11‘ إطلاق مبادرات استشراف استراتيجي بشأن التحديات العالمية والإقليمية على فترات منتظمة والتعاون في إنشاء نظام لرسم المعالم لاستعراض وتبادل نتائج استشراف آفاق التكنولوجيا، بما في ذلك المشاريع التجريبية، مع الدول الأعضاء الأخرى، بالاستعانة بالآليات الإقليمية القائمة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

’12‘ إجراء عمليات لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة من أجل بلورة فهم مشترك للآثار المترتبة على التغير التكنولوجي السريع؛

’13‘ تشجيع استعراض التقدم المحرز في دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

’14‘ إجراء تقييمات، تشمل الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، لنظم الابتكار الوطنية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الرقمية، بالاستفادة من عمليات الاستشراف، على فترات منتظمة، من أجل تحديد مواطن الضعف في تلك النظم واتخاذ إجراءات تدخل سياساتية فعالة لتقوية أضعف مكوناتها، ووضع النتائج التي يتم التوصل إليها في متناول الدول الأعضاء الأخرى، والقيام، على أساس طوعي، بتقديم الدعم المالي والخبرة الفنية من أجل تنفيذ إطار الاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية المهتمة؛

’15‘ الاعتراف بضرورة تعزيز الديناميات الوظيفية لنظم الابتكار والمنهجيات الأخرى ذات الصلة على أساس أدوات سياساتية متنوعة، من أجل دعم أولويات تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تعزيز الانسجام بين هذه النظم لأغراض التنمية المستدامة؛

’16‘ تشجيع المستعملين الرقميين المخضرمين على القيام بدور رئيسي في اعتماد نهج مجتمعي في بناء القدرات، يشمل النُهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق خطة عام 2030؛

’17‘ وضع سياسات شاملة تدعم تطوير نظم إيكولوجية رقمية، مع مراعاة إمكانات تفوق التكنولوجيا الرقمية الناشئة على التكنولوجيا الراهنة من أجل التنمية، وتراعي السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للبلدان، وتجتذب وتدعم الاستثمار الخاص والابتكار، بما يشجع على الخصوص تطوير المحتوى ومباشرة الأعمال الحرة على الصعيد المحلي وإتاحة مصادر البيانات المفصلة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

’18‘ تنفيذ المبادرات والبرامج التي تشجع وتيسر الاستثمار المستدام والمشاركة في الاقتصاد الرقمي؛

‘19’ التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وتعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، وتحسين الاستدامة البيئية، وتشجيع إنشاء مرافق مناسبة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛

‘20’ تعزيز التعليم في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمعرفة الإحصائية، ولا سيما بين التلميذات، مع الاعتراف أيضا بأهمية المهارات الشخصية التكميلية، من قبيل مباشرة الأعمال الحرة، من خلال التشجيع على توجيه النساء والفتيات ودعم الجهود الأخرى المبذولة لاجتذابهن إلى تلك المجالات واستبقائهن فيها، فضلا عن تطبيق منظور يتعلق بالمساواة بين الجنسين عند وضع وتنفيذ السياسات التي تسخِّر العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

‘21’ دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميداني العلم والتكنولوجيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب، باعتبار كل منهما مكملا للآخر وليس بديلا له، عن طريق تشجيع المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا على أساس أحكام وشروط متفق عليها، وبرامج أو دورات التدريب التقني؛

‘22’ تشجيع البلدان على أن تزيد تدريجيا معدل توفير موارد بشرية ذات مهارات عالية الجودة على جميع المستويات عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية لبناء كتلة حرجة من قدرات الموارد البشرية، وتسخير تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنفيذ أنشطة إضافة القيمة، والمشاركة بفعالية في ذلك، وحل المشاكل، وتعزيز الرفاه البشري؛

‘23’ زيادة الدعم المقدم لأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالتغير التكنولوجي السريع وكفالة اتساق سياسات واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار بشأن التغير التكنولوجي السريع مع خطة التنمية الوطنية الأوسع نطاقا؛

‘24’ النظر في المشاركة في حوار عالمي شامل بشأن جميع جوانب التغير التكنولوجي السريع وتأثيره في التنمية المستدامة؛

‘25’ وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات الأخرى ذات الصلة لجعلها مراعية لبناء مجتمعات قادرة على التكيف؛

‘26’ دعم السياسات التي تزيد الإدماج المالي وتعمق مصادر التمويل والاستثمارات المباشرة الموجهة نحو الابتكارات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة؛

‘27’ تشجيع شمولية الابتكار، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية ونسائها وشبابها، لكفالة أن يكون تعديل نطاق التكنولوجيات الجديدة ونشرها شاملين ولا يُحدِثان فجوات إضافية؛

‘28’ دعم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لتحسين أسس البحث العلمي والابتكار لدى أقل البلدان نموا، وتعزيز التواصل بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ومساعدة أقل البلدان نموا على الحصول على التكنولوجيات الأساسية واستخدامها، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع

الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا؛

(ب) تشجِّع اللجنة على القيام بما يلي:

'1' مواصلة الاضطلاع بدورها كحاملة لواء العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقديم مشورة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار ذات الصلة، والمساهمة، في هذا الصدد، في توفير أساس يُسترشد به في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن موضوع أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، التي سيدعو إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وفي المناقشة المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية 17/73، التي ستجري في دورتها الخامسة والسبعين؛

'2' المساعدة على تبيان أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين في خطة عام 2030، عن طريق العمل بمثابة محفل يتولى التخطيط الاستراتيجي لتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفائقة الأهمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية من الاقتصاد، وتوجيه الاهتمام إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛

'3' النظر في مدى تواؤم عملها مع أعمال المحافل الدولية الأخرى المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ومع الجهود المبذولة لدعم تنفيذ خطة عام 2030، وإسهامه فيها وتكملته لها؛

'4' إذكاء الوعي بأهمية إقامة الشبكات والشراكات بين مختلف المنظمات والشبكات المعنية باستشراف آفاق التكنولوجيا وتيسير ذلك، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين؛

'5' النهوض، وفقا لروح خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[9]، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وفق أحكام وشروط متفق عليها؛

'6' توعية واضعي السياسات بعملية الابتكار وتحديد الفرص الخاصة المتاحة للبلدان النامية للاستفادة من هذا الابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص لاتجاهات الابتكار الجديدة التي يمكن أن تتيح إمكانيات جديدة للبلدان النامية؛

'7' دعم التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق ببناء القدرة على التعلم في مجال السياسات، وتطوير التكنولوجيا؛

'8' دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات على وضع تكنولوجيات جديدة وتطوير القائم منها واستخدامهما ونشرهما في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛

(9) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

‘9’ العمل بشكل استباقي على تعزيز وتنشيط الشراكات على الصعيد العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، الأمر الذي يستتبع مشاركة اللجنة في (أ) تجسيد استشراف آفاق التكنولوجيا في بلورة نطاق مشاريع دولية محددة من أجل إجراء بحوث محددة الهدف، وتطوير ونشر التكنولوجيا، واتخاذ مبادرات لبناء قدرات الموارد البشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (ب) استكشاف نماذج تمويل ابتكارية وموارد أخرى تسهم في تعزيز قدرات البلدان النامية في المشاريع والمبادرات التعاونية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

‘10’ استكشاف سبل ووسائل إجراء عمليات دولية لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكنولوجيات القائمة والجديدة والناشئة وآثارها على التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على التكيف، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بنماذج الإدارة لمجالات التنمية العلمية والتكنولوجية الجديدة؛

‘11’ دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحديد الاتجاهات المقبلة المتعلقة بالاحتياجات من بناء القدرات، بوسائل منها العمليات الاستشرافية؛

‘12’ مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية، من قبيل الاستثمار المؤثر، كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من أصحاب المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة ولإيجاد حلول مستندة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء؛

‘13’ تعزيز بناء القدرات والتعاون في مجال البحث والتطوير، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة المعنية، والعمل من أجل تيسير تعزيز النظم الابتكارية التي تدعم المبتكرين، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل تعزيز جهودهم الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛

‘14’ توفير منتدى لتبادل قصص النجاح وأفضل الممارسات، وكذلك الإخفاقات والتحديات الرئيسية، والتعلم من نتائج العمليات الاستشرافية ونماذج الابتكار المحلية الناجحة ودراسات الحالات الإفرادية والتجارب بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيا الناشئة الجديدة، في إطار علاقة تكافلية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتبادل النتائج مع جميع كيانات الأمم المتحدة المختصة، بسبل منها آلية تيسير التكنولوجيا ومنتداها الذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛

‘15’ مواصلة القيام بدور نشط في التوعية بإمكانات إسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة عام 2030 من خلال تقديم الإسهامات الفنية، حسب الاقتضاء، إلى عمليات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، وتبادل النتائج والممارسات السليمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بين الدول الأعضاء وغيرها؛

’16‘ تسليط الضوء على أهمية ما تقوم به اللجنة من عمل فيما يتصل بتنفيذ ومتابعة مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصـــلة بأهداف التنمية المســـتدامة، على أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير في الاســـتعراضـــات والاجتماعات المناسبة التي ينظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتديات الأخرى ذات الصلة؛

’17‘ تعزيز وتعميق التعاون بين اللجنة المعنية بتســـخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة وضـع المرأة، بما في ذلك تبادل الممارسـات السـليمة والدروس المسـتفادة من دمج المنظور الجنسـاني في صـنع السـياسـات العامة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها، وفي هذا الســياق، متابعة العمل الذي قامت به اللجنة المعنية بتســخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في حلقة العمل عن تطبيق منظور جنســـاني على العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي عقدت في فيينا في 18 كانون الثاني/يناير 2019؛

’18‘ القيام بدور نشط في التوعية بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا؛

(ج) يشجِّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

’1‘ السعي بشكل استباقي إلى توفير التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات في تمكين بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندســة واســتخدامها، وتنفيذ التوصــيات الصــادرة عن تلك الاســتعراضــات، حســب الاقتضاء، بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

’2‘ النظر في جدوى إدراج عناصر الاستشراف الاستراتيجي وتقييم النظم الإيكولوجية الرقمية في عمليات اســـتعراض الســـياســـات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإدراج فصل مخصص لهذه المواضيع احتمالا؛

’3‘ تنفيذ إطاره للاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار على أوســع نطاق ممكن بغية إدماج أهداف التنمية المســتدامة، بما في ذلك التركيز بصــورة محددة على اتباع نُهج تركز على قاعدة الهرم في تناول الابتكار والإدماج الاجتماعي؛

’4‘ التخطيط لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بصورة دورية عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات للسياسات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بتســـخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجَه في تنفيذ التوصيات؛

’5‘ الطلب إلى المجلس الاســـتشـــاري للقضـــايا الجنســـانية التابع للجنة تقديم إســـهامات في مداولات اللجنة ووثائقها المتصـــلة بالســـياســـات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في الدورات السنوية للجنة، وتحسين إدماج المنظور الجنساني في استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

’6‘ الطلب أيضا إلى المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة وضع مقترحات لبرنامج عمل مستكمل وتقديم تقرير عن ذلك في الدورة السنوية الخامسة والعشرين للجنة؛

’7‘ تشجيع الحكومات على استخدام مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا ومساعدة أقل البلدان نموا على مواصلة تطوير تكنولوجيات خاصة بها.

باء - مشروع مقرر معروض على المجلس لاعتماده

2 - توصي أيضا اللجنةُ المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرر الأول
تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مدة خمس سنوات أخرى، تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2021، من أجل تمكينه من إنجاز برنامج عمله في حدود الموارد من خارج الميزانية المخصصة لهذا الغرض.

مشروع المقرر الثاني
مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 ومقرراته 217/2008 المؤرخ 18 تموز/يوليه 2008 و 266/2010 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2010 و 236/2011 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2011 و 243/2015 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2015، وإذ يسلّم بالحاجة إلى تحقيق أقصى حد من المشاركة المجدية من جانب المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن مساهماته في هذه الأعمال:

(أ) يقر بأن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استفادت من مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في أعمالها؛

(ب) يقرر، بصفة استثنائية ودون المساس بالنظام الداخلي الراسخ للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يوجّه إلى المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني التي لم تحصل على مركز استشاري لدى المجلس ولكنها حصلت على تفويض للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، دعوةً للمشاركة في أعمال اللجنة حتى عام 2025؛

(ج) يحث على تقديم تبرعات لتوفير أقصى قدر ممكن من المساعدة اللازمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني من البلدان النامية، ولضمان تمثيلها تمثيلا متوازنا، بما في ذلك تمثيلها في أفرقة اللجنة؛

(د) يدعو اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية إلى أن تنظر بأقصى سرعة ممكنة في الطلبات المقدمة من هذه الهيئات، وفقا للنظام الداخلي للمجلس؛

(هـ) يقرر، رغم استخدام النهج القائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

(و) يقرر أيضا أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة طوعا، لجميع الجهات صاحبة المصلحة من البلدان النامية، ومنها المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية، والجهات الإنمائية الفاعلة.

مشروع المقرر الثالث
مشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006، ومقرراته 218/2008 المؤرخ 18 تموز/يوليه 2008 و 227/2010 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2010 و 237/2011 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2011 و 244/2015 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2015، وإذ يسلّم بالحاجة إلى تحقيق أقصى حد من المشاركة المجدية من جانب الهيئات الأكاديمية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن مساهماتها في هذه الأعمال، وبعد استعراضه الطرائق الحالية المتبعة لتحقيق مشاركتها:

(أ) يقر بأن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استفادت من مشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمالها؛

(ب) يقرر تمديد العمل بالترتيبات الحالية لمشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمال اللجنة حتى عام 2025؛

(ج) يقرر أيضا، رغم استخدام النهج القائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

(د) يقرر كذلك أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة طوعا، لجميع الجهات صاحبة المصلحة من البلدان النامية، ومنها المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية، والجهات الإنمائية الفاعلة.

مشروع المقرر الرابع

مشـــاركة هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 ومقرراته 216/2007 المؤرخ 26 نيســـان/أبريل 2007 و 245/2010 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2010 و 238/2011 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2011 و 238/2015 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2015، وإذ يســـلّم بالحاجة إلى تحقيق أقصى حد من المشاركة المجدية من جانب هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال اللجنة المعنية بتســـخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن مســـاهماتها في هذه الأعمال، وبعد استعراضه الطرائق الحالية المتبعة لتحقيق مشاركتها:

(أ) يقر بأن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استفادت من مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمالها؛

(ب) يقرر تمديد العمل بالترتيبات المتبعة حاليا لتحقيق مشـــاركة هيئات قطاع الأعمال، بما فيها القطاع الخاص، في أعمال اللجنة حتى عام 2025؛

(ج) يقرر أيضـا، رغم استخدام النهج القائم على تعدد الجهات صـاحبة المصـلحة على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

(د) يقرر كذلك أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المســاعدة طوعا، لجميع الجهات صـــاحبة المصـــلحة من البلدان النامية، ومنها المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية، والجهات الإنمائية الفاعلة.

مشروع المقرر الخامس

تقرير اللجنـة المعنيـة بتســـخير العلم والتكنولوجيـا لأغراض التنميـة عن دورتهـا الرابعـة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة ووثائقها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتســخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الرابعة والعشرين[1]؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة ووثائقها على النحو الوارد أدناه:

1 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

2 - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

(1) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2021، الملحق رقم 11* (E/2021/31).

الوثائق

تقرير الأمين العام

3 - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) الثورة الصناعية الرابعة من أجل التنمية الشاملة للجميع؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

الوثائق

تقرير الأمين العام

4 - عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

5 - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة والعشرين للجنة.

6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة ووثائقها.

7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين.

الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

3 - عُمم مشروع القرار المعنون "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها"، الذي قدمه الرئيس بناء على مشاورات غير رسمية، على أعضاء اللجنة في ورقة غير رسمية صدرت باللغة الإنكليزية فقط لاعتماده بموجب إجراء الموافقة الصامتة وفقا لمقرر المجلس 213/2021 المعنون "الإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات الهيئات التي تنعقد أثناء الدورات والهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في دورة المجلس لعام 2021". وأُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

4 - وفي الاجتماع الافتراضي المعقود في 21 أيار/مايو 2021، أدلى الرئيس ببيان أعلن فيه أن اللجنة اعتمدت مشروع القرار بموجب إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى يوم الجمعة 7 أيار/مايو 2021، وأوصت المجلس باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

الفصل الثالث

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لسد الفجوة بشأن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه؛

(ب) تسخير تقنية سلسلة الكتل من أجل التنمية المستدامة: الآفاق والتحديات

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

5 - عُمم مشروع القرار المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"، الذي قدمه الرئيس بناء على مشاورات غير رسمية، على أعضاء اللجنة في ورقة غير رسمية صدرت باللغة الإنكليزية فقط لاعتماده بموجب إجراء الموافقة الصامتة وفقا لمقرر المجلس 213/2021. وأُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

6 - وفي الاجتماع الافتراضي المعقود في 21 أيار/مايو 2021، أدلى الرئيس ببيان أعلن فيه أن اللجنة اعتمدت مشروع القرار بموجب إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى يوم الجمعة 7 أيار/مايو 2021، وأوصت المجلس باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

الفصل الرابع

عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

7 - نظرت اللجنة في البند 4 من جدول الأعمال في اجتماعها الافتراضي الخامس، الذي عقد في 21 أيار/مايو 2021. ولم تتخذ اللجنة أي إجراء بشأن هذه التقارير.

8 - وستستمع اللجنة، في دورتها الخامسة والعشرين، إلى عروض عن استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي نفذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام 2021.

الفصل الخامس

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة والعشرين للجنة

9 - تم النظر في الترشيحات لمنصب الرئيس ومناصب أعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة والعشرين للجنة بموجب إجراء الموافقة الصامتة، وفقا لمقرر المجلس 213/2021.

10 - وانتخبت اللجنة، في إطار إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 21 أيار/مايو 2021، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الخامسة والعشرين:

نواب الرئيس:

محمدو م. أ. كاه (غامبيا)
بيتر ماجور (هنغاريا)
آنا كريستينا أموروسو داس نيفيس (البرتغال)

11 - وأرجأت اللجنة انتخاب الرئيس من دول آسيا والمحيط الهادئ ونائب الرئيس من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

12 - وأرجأت اللجنة أيضا تعيين المقرر من بين نواب الرئيس، إلى دورتها الخامسة والعشرين.

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة ووثائقها

13 - عُمّمت على أعضاء اللجنة ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين ووثائقها. وجرت عملية الموافقة بموجب إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 7 أيار/مايو 2021، وكان وفقا لمقرر المجلس 213/2021.

14 - واعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والعشرين ووثائقها، وأوصت المجلس باعتمادها (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين

15 - أوصـــت اللجنة المجلس بأن يحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والعشـــرين، من خلال مشـروع مقرر اعتمد بموجب إجراء الموافقة الصـامتة الذي انتهى في 7 أيار/مايو 2021، وكان وفقا لمقرر المجلس 213/2020 (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

ألف - أعمال الدورة

16 - عملا بمقرر المجلس 213/2021، ومع مراعاة الظروف السائدة فيما يتعلق بكوفيد-19 بشأن ترتيبات العمل لدورة المجلس لعام 2021 والحلول التكنولوجية والإجرائية المتاحة في الفترة المؤقتة، عقدت اللجنة دورتها الرابعة والعشرين في شكل افتراضي في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2021. وعقدت اللجنة خمسة اجتماعات افتراضية (انظر المرفق الثاني).

باء - انتخاب أعضاء المكتب

17 - انتخبت اللجنة العضو التالي اسمه لعضوية مكتب دورتها الرابعة والعشرين في إطار إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 4 أيار/مايو 2021، وكان ذلك وفقا لمقرر المجلس 213/2021:

نائب الرئيس:

ألفريدو سويسكوم (بنما)

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

18 - بناء على توجيهات المجلس، عُقدت الدورة الرابعة والعشرون للجنة في شكل اجتماع افتراضي في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2021. ولذلك، لم يتم إقرار جدول أعمال الدورة رسميا.

دال - الوثائق

19 - ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

المرفق الأول

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين

رمز الوثيقة	*بند جدول الأعمال*	*العنوان أو الوصف*
E/CN.16/2021/1	1	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال
A/76/64-E/2021/11	2	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي
E/CN.16/2021/2	3 (أ)	تقرير الأمين العام عن استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لسد الفجوة بشأن هدف التنمية المستدامة 3، الصحة الجيدة والرفاه
E/CN.16/2021/3	3 (ب)	تقرير الأمين العام عن تسخير تقنية سلسلة الكتل من أجل التنمية المستدامة: الآفاق والتحديات
E/CN.16/2021/CRP.1[أ]	3	تقرير فريق الخبراء لما بين الدورات (18-22 كانون الثاني/يناير 2021)
E/CN.16/2021/INF.1		قائمة المشاركين

(أ) متاح على الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/official-document/ecn162021crp1_en.pdf.

المرفق الثاني

اجتماعات افتراضية عقدت خلال الدورة الرابعة والعشرين

1 - افتتح الجلسة الأولى للدورة، المعقودة في 17 أيار/مايو 2021، رئيس اللجنة، بيتر ماجور (هنغاريا).

2 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات كل من الأمينة العامة بالنيابة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إيزابيل دوران؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة في نيويورك، منير أكرم؛ ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أمينة ج. محمد؛ والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، هولين جاو.

3 - وعقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التعافي المستدام والمرن من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أداره نائب رئيس اللجنة (بنما). وقدمت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد عرضا عن التوفيق بين الابتكار والإنصاف، مركزة على تقرير الأونكتاد المعنون *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021*. وأدلى بملاحظات الرئيس المشارك للمنتدى السادس المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة والممثل الدائم للاتفيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، أندريس بيلديغوفيتش.

4 - وأعقب مناقشة المائدة المستديرة مناقشة وزارية، بمشاركة كل من نائب الرئيس لشؤون العلم والتكنولوجيا في جمهورية إيران الإسلامية، سورنا ستاري؛ ووزيرة الاقتصاد في أفغانستان، كريمة حامد فارياب؛ ووزير التعليم الجامعي والبحوث والعلوم والتكنولوجيا في بوتسوانا، دوغلاس ليتشولاتيبي؛ ووزير العلوم والتكنولوجيا في الفلبين، فورتوناتو ت. دي لا بينيا؛ ووزير التعليم العالي والعلوم والبحوث والابتكار في تايلند، أنك لاثاماتاس.

5 - وأدلى ببيانات ممثلو اليابان وفنلندا والفلبين.

6 - وترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة E/CN.16/2021/INF.1.

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (البند 2 من جدول الأعمال)

7 - في الاجتماع الافتراضي الرابع المعقود في 20 أيار/مايو، نظرت اللجنة في البند 2 من جدول الأعمال. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/76/64-E/2021/11).

8 - وفي الجلسة نفسها، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى أداره الرئيس.

9 - وقامت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد بعرض تقرير الأمين العام.

10 - وأدلى رئيس الجمعية العامة، فولكان بوزكير، بكلمة رئيسية. وقدم الأشخاص التالية أسماؤهم عروضا: نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، مالكولم جونسون؛ ونائب الرئيس وكبير المبشرين بالإنترنت في شركة غوغل، فينتون ج. سيرف؛ ورئيس أمانة الفريق الاستشاري المتعدد أصحاب المصلحة،

منتدى إدارة الإنترنت، تشـينغيتاي ماسـانغو؛ ونائب الرئيس الأول لشـبكة إنترنت قوية، جمعية الإنترنت، جوزيف هول.

11 - وعقدت اللجنة مناقشة عامة واستمعت إلى بيانات أدلى بها كل من وزير الدولة للإعلام والبيانات، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، جون ويتينغديل؛ ووزير التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا، الجمهورية الدومينيكية، فرانكلين غارسـيا فيرمين؛ ووزير الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات، مصر، عمرو طلعت؛ ونائب وزير الدولة لشؤون الاتحاد الأوروبي والشؤون الدولية، هنغاريا، ميهالي باراني؛ ومسـاعد وزير الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات، والرئيس بالنيابة، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، منير م. الدسوقي. واستمعت أيضا إلى بيانات أدلى بها ممثلو باراغواي والاتحاد الروسي وكوبا والمراقب عن قطر.

12 - وأدلت ببيان أيضا ممثلة لصندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (البند 3 من جدول الأعمال)

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لسد الفجوة بشأن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه؛

(ب) تسخير تقنية سلسلة الكتل من أجل التنمية المستدامة: الآفاق والتحديات

13 - في الاجتماع الافتراضي الثاني المعقود في 18 أيار/مايو، نظرت اللجنة في البند 3 (أ) من جدول الأعمال. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لسد الفجوة بشأن هدف التنمية المستدامة 3، الصحة الجيدة والرفاه (E/CN.16/2021/2).

14 - وفي الجلسة نفسها، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن الموضوع ذي الأولوية "استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لسد الفجوة بشأن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه". وأدار المناقشة نائب الرئيس (الصين).

15 - وقامت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد بعرض تقرير الأمين العام.

16 - وقدم عرضا كل من: مدير البرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية، منظمة الصحة العالمية، جون ريدر؛ وأستاذة علم الأوبئة السريرية بجامعة كولومبيا، والمديرة العلمية المشاركة في مركز برنامج بحوث الإيدز في جنوب أفريقيا، والرئيسة المشاركة لفريق الأمم المتحدة المؤلف من 10 أعضاء لدعم آلية تيسير التكنولوجيا، كوارايشا عبد الكريم؛ والأستاذ بجامعة ريو دي جانيرو الاتحادية، البرازيل، خوسيه إ. كاسيولاتو؛ والطبيبة، رئيسة مجلس إدارة منظمة المرأة في مجال الصحة العالمية، والقائدة الشابة من أجل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، الدكتورة جواني مارلين بيوا.

17 - وعقدت اللجنة مناقشة عامة واستمعت إلى بيانات أدلى بها كل من وزير الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات، غامبيا، إبريما سيلا؛ ووزير العلوم والتكنولوجيا في الفلبين، فورتوناتو ت. دي لا بينيا؛ ووزير العلوم والتكنولوجيا الاتحادي، باكستان، شبلي فاراز؛ والسفير والممثل الدائم لنيبال لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ماني براساد بهاتاراي. واستمعت أيضا إلى

بيانات أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وكوبا وباراغواي والبرازيل والمراقب عن الهند وممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

18 - وفي الاجتماع الافتراضي الثالث المعقود في 19 أيار/مايو، نظرت اللجنة في البند 3 (ب) من جدول الأعمال. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن تسخير تقنية سلسلة الكتل من أجل التنمية المستدامة: الآفاق والتحديات (E/CN.16/2021/3).

19 - وفي الجلسة نفسها، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن الموضوع ذي الأولوية "تسخير تقنية سلسلة الكتل من أجل التنمية المستدامة: الآفاق والتحديات". وأدار المناقشة نائب الرئيس (النمسا).

20 - وعرض رئيس فرع العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، الأونكتاد، تقرير الأمين العام.

21 - وقدم عرضا كل من: الرئيس التنفيذي لمعهد بحوث تقنية سلسلة الكتل، كندا، دون تابسكوت؛ ومدير التحول الرقمي، المديرية العامة لشبكات الاتصالات والمحتوى والتكنولوجيا، المفوضية الأوروبية، جيرار دي غراف؛ ونائب مدير معهد البيانات السحابية والبيانات الضخمة، الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصين، كاي وي؛ والرئيسة التنفيذية، المجلس العالمي للأعمال في مجال تقنية سلسلة الكتل، سويسرا، ساندرا رو؛ ومديرة مكتب التخطيط الاستراتيجي والتنسيق ورصد الجودة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أيومي فوجينو؛ ومؤسس مجموعة مستخدمي تقنية سلسلة الكتل بنيجيريا، ومستشار مؤسسة Kinesis Money، تشوتا تشيميزي.

22 - وعقدت اللجنة مناقشة عامة واستمعت إلى بيانات أدلى بها كل من وزير التعليم الجامعي والبحوث والعلوم والتكنولوجيا، بوتسوانا، دوغلاس ليتشولاتيبي؛ ووزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، شؤون الابتكار والشباب، كينيا، جوزيف موتشيرو؛ ونائب وزير الصناعة والتكنولوجيا، تركيا، محمد فاتح كاسير؛ وممثلو الولايات المتحدة الأمريكية ولاتفيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا.

عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار (البند 4 من جدول الأعمال)

23 - في الاجتماع الافتراضي الخامس المعقود في 21 أيار/مايو، نظرت اللجنة في البند 4 من جدول الأعمال.

24 - وأجرت اللجنة حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن تطبيق منظور جنساني على سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وأدار الرئيس المناقشة.

25 - وقدم رئيس فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، الأونكتاد، عرضا عن عمل الأمانة فيما يتعلق بتطبيق المنظور الجنساني على سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وبعد هذا العرض، ألقى كلمات رئيسية كل من: وزيرة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كولومبيا، مابيل توريس؛ ووزيرة شؤون المرأة، الجمهورية الدومينيكية، مايرا خيمينيز.

26 - وقدم عرضا كل من: الأمينة العامة لمجلس التوازن بين الجنسين، الإمارات العربية المتحدة، شمسة صالح؛ وسفير الابتكار، فنلندا، يارمو ساريفا. وفي المناقشة العامة، أدلت ببيان أيضا ممثلة عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

27 - وفي الجلسة نفسها، نظرت اللجنة في التقارير عن استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في أوغندا والجمهورية الدومينيكية وزامبيا. وعرض نتيجة هذه الاستعراضات رئيس فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، الأونكتاد.

28 - وقدم عرضا كل من: نائب وزير العلوم والتكنولوجيا، الجمهورية الدومينيكية، جينارو رودريغيز مارتينيز؛ والأمين الدائم، وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، أوغندا، ديفيد أوبونغ؛ والأمينة الدائمة، وزارة التعليم العالي في زامبيا، كايولا سيامي.

160721 010721 21-07365 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق